APLC/MSP.9/2008/WP.27/Add.1
27 November 2008

ARABIC
Original: ENGLISH

اجتماع الدول الأطراف في اتفاقية حظر استعمال وتكديس وإنتاج ونقل الألغام المضادة للأفراد وتدمير تلك الألغام

الاجتماع التاسع
جنيف، ٢٤-٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨
البند ١٣ من جدول الأعمال المؤقت
النظر في الطلبات المقدمة بموجب المادة ٥

طلب تمديد الموعد النهائي لاستكمال تدمير الألغام المضادة للأفراد، بموجب المادة ٥ من الاتفاقية

موجز

مقدم من المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وآيرلندا الشمالية

إضافة

١- تتشاطر المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وآيرلندا الشمالية الرغبة في نجاح الاجتماع التاسع للدول الأطراف، بما في ذلك التوصل إلى نتيجة متوازنة وتحظى بتوافق الآراء بشأن طلبات التمديد التي هي قيد الاستعراض. وقد كانت روح التعاون التي تقوم عليها الاتفاقية من نجاحاتها البارزة، وهي من العوامل الهامة في إطار الجهود الجماعية المبذولة لإزالة خطر الألغام الأرضية على المدنيين الأبرياء.

٢- إن انعقاد الاجتماع التاسع في قاعات ذات مدلول تاريخي يحث الدول الأطراف على عدم نسيان إعطاء الأولوية الأساسية لحماية الأبرياء. فالجدل الدبلوماسي الذي غالباً ما يتسم به عملنا لا يعني شيئاً في نظر والدي الفتاة التي فقدت بصرها أو المزارع الذي فقد ساقيه. وهؤلاء لا تبهرهم الخُطب المستفيضة، ولو كانت بأسلوب بليغ. ولا تثيرهم بالتأكيد مسألة من الذي يستطيع أن ينسب إلى نفسه مكانة أخلاقية رفيعة في هذا المجال، بل ينصب اهتمامهم على معرفة من سيقدم لهم يد العون، ومن سيتخذ التدابير الكفيلة بإزالة هذا الخطر الرهيب الذي يواجه أفراداً آخرين في مجتمعاتهم.

٣- وذلك هو السبب الذي دفع المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وآيرلندا الشمالية، وكندا، واليابان، والنرويج، على إنفاق أكثر من ١٦٠ مليون دولار أمريكي خلال العام السابق لمساعدة البلدان الأسوأ تأثراً بمحنة الألغام الأرضية. فهذه هي الأولوية في نظر الضحايا وستظل هي الأولوية بالنسبة إلى المملكة المتحدة، حتى في الأوقات الراهنة التي تشهد ضغوطاً كبيرة على الموارد المالية.

٤- ومن المهم أيضاً أن نضع في الاعتبار الطموح المشترك المتعلق بإضفاء الصبغة الدولية على الاتفاقية، وإقناع الدول الأخرى بالانضمام إليها. ويجب على الدول الأطراف أن تسعى جاهدة إلى تجنب الوقوع في فخ زيادة

تسييس العملية، مما قد يؤدي إلى تقويض جهودها في هذا المجال. وعلاوة على ذلك، وحسبما ورد بوضوح في الاتفاقية والنظام الداخلي، ينبغي للدول الأعضاء النظر في قبول التوصيات والاقتراحات المقدمة في اجتماع الدول الأطراف. وعلى النقيض من الآراء التي وردت في بعض الورقات المقدمة والمداخلات التي جرت خلال الاجتماع التاسع، فإن الالتزامات التي وافقت عليها الدول الأطراف بتوقيعها على الاتفاقية لا يمكن تعديلها، ولا يمكن فرض التزامات إضافية إلا بموجب الإجراءات الواردة في الفقرة ٢ من المادة ٨ وفي المادة ١٣.

٥- وتحترم المملكة المتحدة بكل جدية جميع التزاماتها بموجب اتفاق أوتاوا. وباعتماد قانون عام ١٩٩٨ المتعلق بالألغام الأرضية، وضعت المملكة المتحدة تشريعاً فعالاً على الصعيد المحلي لمنع وكبح وقوع أنشطة محظورة على الدول الأطراف في مناطق خاضعة لولايتنا وسيطرتنا. وخلال السنة الأولى من بدء سريان الاتفاقية، قامت المملكة المتحدة بتدمير مخزونها الكبير من الألغام المضادة للأفراد الذي يبلغ أكثر من نصف مليون لغم، وذلك قبل ثلاث سنوات من الموعد النهائي المحدد بموجب المادة ٤.

٦- ولم يتبق للمملكة المتحدة تحديداً سوى الوفاء بالتزام وحيد هو تطهير المناطق الملغومة الخاضعة لولايتها وسيطرتها. ولا توجد مناطق من هذا القبيل إلا في جزر فوكلاند. وتساءلت الدول الأطراف عن سبب عدم إزالة هذه الألغام التي زُرعت قبل أكثر من عقدين من الزمان.

٧- والشاغل الرئيسي للمملكة المتحدة، حسبما ورد مؤخراً في أهداف هذه الاتفاقية، هو إزالة الخطر الذي تشكله الألغام الأرضية المضادة للأفراد على المدنيين الأبرياء. وعليه، أُعطيت الأولوية حال انتهاء العمليات القتالية لإزالة الألغام من المناطق التي يتعرض فيها المدنيون لخطر فوري. وتم في ذلك الوقت إزالة ما مجموعه ١ ٨٥٥ من الألغام والأفخاخ المتفجرة في جزر فوكلاند.

٨- أما المناطق الملغومة المتبقية فتغطي مجموعة واسعة من الأراضي تشمل كثبان وجبال ومناطق صخرية ومناطق جافة ومستنقعات. ويوجد الكثير منها في مناطق معزولة يتعذر الوصول إليها إلا بواسطة مركبات مجترة مصممة لهذا النوع من الأراضي. ووفقاً للمادة ٥، وُضعت علامات على حدود جميع المناطق الملغومة التي تخضع لمراقبة دورية وهي معزولة بسياج يكفل فعالية إبعاد المدنيين عنها. وللمملكة المتحدة مفرزة للتخلص من الذخائر المتفجرة متمركزة في الجزيرة بشكل دائم وتقوم بصورة منتظمة بمراقبة حقول الألغام وتدمير الألغام التي قد تشكل خطراً على البشر. ويُستكمل هذا النشاط بالتثقيف بمخاطر الألغام.

٩- وخلال السنوات التالية للنزاع، تعاونت المملكة المتحدة مع الأرجنتين بغية النظر في الطريقة المُثلى لكيفية التعامل مع الطابع الفريد لحقول الألغام في جزر فوكلاند. واتخذت مبادرة وجدت استحسان الدول الأطراف وهي تشكيل فريق عمل مشترك مع الأرجنتين. وحسبما ذكرت المملكة المتحدة في بيانها أمام الاجتماع الثامن للدول الأطراف فإن هذا العمل هو "رحلة طويلة ومعقدة". وقد بدأ العمل في عام ٢٠٠١ بإجراء دراسة جدوى مشتركة تتعلق بإزالة الألغام من جزر فوكلاند، وكان الجزء الأساسي منها في شكل دراسة استقصائية ميدانية أجرتها جامعة كرانفيلد، وهي مؤسسة مستقلة تحظى باحترام عالمي. ولم يُستكمل هذا العمل إلا في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧ بسبب المفاوضات الثنائية المفصلة والمعقدة والشاملة. وتود المملكة المتحدة أن توجه الشكر من جديد إلى الأرجنتين على مشاركتها المتواصلة والبناءة طوال هذه العملية.

١٠- وعقب استكمال دراسة الجدوى، نظم مركز جنيف الدولي لإزالة الألغام للأغراض الإنسانية دورة تدريبية في نيسان/أبريل ٢٠٠٨ على نظام إدارة المعلومات لمكافحة الألغام، وقد شارك فيها العاملون في مفرزة التخلص من الذخائر المتفجرة وموظفون آخرون. ويعكف هؤلاء في الوقت الراهن على تحويل جميع المعلومات المتعلقة بالألغام والمواقع الجغرافية إلى بيانات رقمية، وتهدف المملكة المتحدة إلى استكمال هذا العمل في وقت مبكر من العام القادم. وسيساعد هذا العمل في الجهود المستقبلية المتعلقة بإزالة الألغام.

١١- وفي ٤ حزيران/يونيه، قدمت المملكة المتحدة طلباً رسمياً إلى اللجنة الدائمة لإزالة الألغام تطلب فيه الحصول، بموجب المادة ٥ من الاتفاقية، على تمديد للموعد النهائي المحدد للوفاء بالتزامها بموجب هذه المادة والمتمثل في تطهير المناطق الملغومة الـ ١١٧ الموجودة في جزر فوكلاند (١٣,١٥ كيلومتراً مربعاً). وأرسلت المملكة المتحدة إلى رئيس فريق التحليل ٤ توضيحات متتالية لتوضيح موقفها، منها ٣ توضيحات على مستوى وزاري.

١٢- وقد أُتيح للدول الأطراف وفريق التحليل الوقت اللازم لدراسة هذه الوثيقة بصورة مفصلة، ولا تقترح المملكة المتحدة تلخيصها الآن. ومع ذلك، قد تجد الدول الأطراف أن من المفيد الحصول على بعض التوضيحات الإضافية لبعض المسائل التي أثارها فريق التحليل.

١٣- أولاً، تود المملكة المتحدة تصحيح أي سوء فهم بشأن دور حكومة جزر فوكلاند. فاتفاقية أوتاوا قد تم توسيع نطاقها في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١ لتشمل الأقاليم التابعة للمملكة المتحدة فيما وراء البحار (بما في ذلك جزر فوكلاند). وحكومة جزر فوكلاند على علم بالتزامات المملكة المتحدة بموجب هذه الاتفاقية. وقد أدلت في ٩ أيار/مايو ٢٠٠٨ ببيان رسمي جاء فيه ".... لن نعوق أية جهود تبذلها حكومة صاحبة الجلالة للوفاء بالتزاماتها الدولية". وتعهدت حكومة جزر فوكلاند منذ ذلك الوقت بالتعاون التام مع أية عملية لإزالة الألغام. وقمنا باستشارتها أثناء إجراء دراسة الجدوى وسوف نواصل التشاور معها بشأن الطريق نحو المستقبل. فذلك هو التصرف السليم نظراً إلى الوضع الدستوري الخاص لهذه الحكومة ووجود الألغام في مناطق المجتمع الذي تمثله. ولا يؤدي ذلك بأي شكل من الأشكال إلى تغيير حقيقة أن حكومة المملكة المتحدة هي الملزمة بموجب المادة ٥ بتطهير المناطق الملغومة في جزر فوكلاند، حسبما هو موضح في طلب التمديد الذي قدمته.

١٤- وثانياً، تشكل الآثار البيئية لعمليات إزالة الألغام في جزر فوكلاند مسألة ذات أهمية خاصة وتستحق الاعتراف بها كأحد العوامل التي ينبغي النظر فيها في إطار الفقرة ٤ من المادة ٥. وجاء في التقرير الخاص بدراسة الجدوى أن "الاقتراحات المتعلقة بالنُهُج التي يمكن اتباعها لإعادة زراعة الغطاء النباتي بعد العمليات الواسعة لإزالة الألغام تكون فقط على أساس الخبرات المكتسبة والتجارب التي جرت في مجال البيئة داخل المملكة المتحدة ... ولم تُنفّذ سوى القليل، إن وجد، من التجارب المتعلقة بإعادة الغطاء النباتي الطبيعي في المناطق التي أُزيلت منها التربة أو تعرضت لحفر عميق ... ويُنصح بشدة تجريب جميع النُهُج المقترحة في مناطق تجريبية قبل الشروع في إعادة الغطاء النباتي على نطاق واسع. ويجب التنبه أيضاً إلى المقترحات المتعلقة بالتخفيف من الآثار، وإصلاح الأراضي التي تضررت بسبب أنشطة إزالة الألغام في المناطق القريبة من مستوطنات البطريق. وعلى الرغم من إجراء بعض البحوث التجريبية لمعرفة انعكاسات هذه الأنشطة على العادات الغذائية لطائر البطريق وتوالده، بما في ذلك بعض الدراسات التي أُجريت في جزر فوكلاند، لا توجد بيانات كافية تبيّن كافة الآثار البيئية على نحو دقيق".

١٥- وتعني هذه الشواغل البيئية أن أية عملية لإزالة الألغام في جزر فوكلاند ستخضع لتقييم شامل للآثار البيئية، حسبما ورد في الجدول جيم - ٤ في طلب التمديد المقدم من المملكة المتحدة. وبالإضافة إلى ذلك، ترى المملكة المتحدة أن من الضروري إجراء تقييم للآثار الإيكولوجية قبل وبعد إزالة الألغام.

١٦- واستناداً إلى نتائج دراسة الجدوى، طلبت المملكة المتحدة التمديد لمدة عشر سنوات، وقد بيّن التقرير بوضوح أن إزالة الألغام في جزر فوكلاند ستكون صعبة، وأن إزالتها بشكل تام تتطلب عشر سنوات على أقل تقدير. وتسمح اتفاقية أوتاوا بطلب التمديد لهذه المدة، كما يتضمن الطلب المفصل المقدم من المملكة المتحدة المعلومات المطلوبة بموجب الفقرة ٤ من المادة ٥.

١٧- إن الاقتراح المتعلق بقيام المملكة المتحدة بإعادة النظر في طلبها والسعي إلى الحصول على التمديد لفترة أقصر، قد يبدو من الوهلة الأولى على أنه بديل معقول في نظر بعض الدول الأطراف. ومع ذلك، فمن الجدير أن يوضع في الاعتبار أن المملكة المتحدة سعت جاهدة، كلّما كان ذلك ممكناً، إلى الوفاء بالتزاماتها بموجب الاتفاقية في غضون المهلة الزمنية المحددة (كما هو الحال بالنسبة لتدمير مخزوننا من الألغام).

١٨- وقد طلبت المملكة المتحدة التمديد لمدة عشر سنوات نظراً إلى التعقيد الذي تتسم به المسائل العملية المتصلة بالعمل الفعلي لإزالة الألغام. وتم شرح ذلك بقليل من التفصيل في دراسة الجدوى المشتركة. ونشير مع شيء من الأسف إلى أن فريق التحليل لم يعط العوامل البيئية، على ما يبدو، نفس الأهمية التي قصدها بوضوح صائغو الاتفاقية، ولا سيما عند تنفيذ عمليات إزالة الألغام في مناطق تتسم بهشاشة نظمها الإيكولوجية، كما هو الحال في جزر فوكلاند. وفي ضوء تعليقات فريق التحليل، والمناقشات التي جرت في جنيف، ورغبة المملكة المتحدة في دعم الاتفاقية، قمنا بدراسة الخطوات العملية الفورية التي يمكن أن تتخذ بغية إحراز تقدم في مجال التوصيات الواردة في التقرير.

١٩- ويسر المملكة المتحدة أن تعلن اليوم أنها قررت المضي قدماً في إزالة الألغام من ثلاث مناطق ملغومة في جزر فوكلاند. وهذه المناطق هي: فوكس بيي ٨ (غرب) Fox Bay 8 (West)؛ وغووس غرين ١١ Goose Green 11؛ ومنطقة استانلي ٣ Stanley Area 3, M25. وقد وقع الاختيار على هذه المناطق بسبب قربها من مناطق حضرية. وذلك بالإضافة إلى أن التشكيلة المتنوعة من الأراضي التي تغطيها هذه المناطق ستكون بمثابة وسيلة لدراسة الآثار البيئية والإيكولوجية الناجمة عن إزالة الألغام، وهي كما أوضحت من العوامل الهامة المثيرة للقلق.

٢٠- ويجري وضع بيان بالمتطلبات وتخطط المملكة المتحدة لطرح عطاءات في غضون الأشهر القليلة القادمة. وفي هذه الأثناء، سنبدأ العمل في إنشاء لجنة لتنسيق الأعمال المتعلقة بالألغام يكون مقرها في جزر فوكلاند، ووضع معايير وطنية ملائمة للأعمال المتعلقة بالألغام. ونظراً لعدم إمكانية تحديد الفترة الزمنية اللازمة لاستكمال إزالة الألغام، فإن المملكة المتحدة لن تعيد النظر في طلب التمديد. بيد أنها توافق موافقة تامة على أن الدول الأطراف مسؤولة ، عملاً بالمادة ٧، عن إعداد تقارير سنوية عن التقدم المحرز، وستواصل المملكة المتحدة الوفاء بهذا الالتزام.

٢١- وتود المملكة المتحدة أن تؤكد من جديد دعمها التام لهذه الاتفاقية التي لا تزال تشكل الإطار الجوهري لوضع حد للمعاناة والإصابات التي تسببها الألغام الأرضية. ومن حسن طالع المملكة المتحدة أن الآثار الإنسانية والاجتماعية – الاقتصادية للمناطق الملغومة لا تكاد تذكر: فقد أدت عمليات إزالة الألغام فور انتهاء النزاع إلى تجنب وقوع أي حوادث خلال السنوات الخمس والعشرين التالية للنزاع، ولا توجد ضغوط اقتصادية تستوجب إعادة إصلاح الأراضي.

٢٢- وعلى النقيض من ذلك، فإن العديد من البلدان الأخرى التي تسعى إلى الحصول على تمديد في اجتماع الدول الأطراف الراهن بلّغت عن وقوع عدد كبير من الضحايا بسبب الألغام، وقدمت أدلة قوية بيّنت تحقيق تنمية اجتماعية – اقتصادية لم تكن ممكنة لولا عمليات نزع الألغام. ويوضح ذلك ضرورة مواصلة إعطاء الأولوية لإزالة الألغام المضادة للأفراد التي لا تزال تتسبب في الإعاقة والقتل.

٢٣- إن سجل المملكة المتحدة القوي في دعم هذه الجهود الرامية إلى إزالة الألغام يشهد على التزامها بمساعدة البلدان الأكثر تأثراً بمحنة الألغام الأرضية المضادة للأفراد. فهي تساهم بحوالي ١٠ ملايين من الجنيهات الإسترلينية في عمليات إزالة الألغام في البلدان المتأثرة، ويسرها غاية السرور أن تؤكد اليوم أنها قررت مواصلة الالتزام لثلاث سنوات أخرى، حتى عام ٢٠١٣، بمستوى التمويل الذي تقدمه حالياً لعمليات إزالة الألغام المضادة للأفراد، والذخائر العنقودية والمتفجرات الأخرى من مخلفات الحرب في المناطق الأكثر تأثراً. ويبرز هذا القرار التزام المملكة المتحدة بالأولوية المطلقة للاتفاقية: وضع حد للمعاناة والإصابات التي تسببها الألغام المضادة للأفراد. وستواصل المملكة المتحدة هذا المجهود خلال السنوات الأربع القادمة وسنتعاون مع المنظمات غير الحكومية والمنظمات الحكومية الدولية التي تشاطرنا التركيز على ضرورة اتخاذ خطوات عاجلة لحماية المدنيين الأبرياء، وأود في هذا السياق أن أوجه تحية خاصة لعمل منظمة هالو ترست، ومجموعة الأعمال المتعلقة بالألغام، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ودائرة الأمم المتحدة للأعمال المتعلقة بالألغام.

٢٤- وتأمل المملكة المتحدة في أن تكون التوضيحات الإضافية الواردة أعلاه بمثابة إعادة تأكيد للوفاء بالتزاماتها بموجب الاتفاقية، وأن تساعد الزملاء أيضاً على فهم التحديات العملية والبيئية والإيكولوجية الحقيقية والكبيرة التي تشكلها إزالة الألغام في جزر فوكلاند، وأن تعين على توضيح السبب الذي اضطر المملكة المتحدة إلى تقديم طلب تمديد لمدة عشر سنوات.

– – – – –